.. تنفيذا لتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باعتبار عام ٢٠٠٥م عاما للوثائق يقوم المركز الوطني للوثائق بتنظيم العديد من الفعاليات الهادفة إلى تنشيط العملية التوثيقية وتعميم الوعي بأهمية الوثائق على مختلف المستويات..

من هذه الفعاليات تتواصل أعمال المرحلة الثانية من المسح الوثائقي الذي ينظمه المركز في عشرات الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية.

ولتسليط الضوء على أهداف المسح الحالي والقضايا المتصلة به وجوانب عمل المركز الوطني للوثائق قمنا بإجراء العديد من الحوارات مع مسؤولي المركز والارشيفات بالجهات التي يشملها المسح فكانت الحصيلة التالية:

□ أكداس الوثائق في مهب الضياع

تحقيق/ وليد المشيرعي

العام الوثائقي ٢٠٠٥م

مهمة إنقاذ لذاكرة الوطن

□ المسح الوثائقي يجتاح عوامل الإهمال ويؤسس مرحلة جديدة من العمل الإداري المنظم

□ إطارات .. مخلفات .. ووثائق!

□ من الصور النادرة .. أرشيف شبه منظم

العمل التوثيقي

● في البداية التقينا الاخ القاضي علي أبو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق الذي تحدث إلينا حول القضايا المتصلة بالتوثيق والعام الوثائقي فقال:

أود أولاً أن أعبر عن بالغ الشكر والتقدير والامتنان لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله على رعايته الكريمة واهتمامه المتواصل بأنشطة المركز وتفعيل دوره في الحفاظ على الذاكرة الوطنية .. وهو الاهتمام الذي تجسد في توجيهاته باعتبار العام الحالي ٢٠٠٥م عاما للوثائق وبما يؤكد أن الوثائق لم تعد هما رسميا فقط بل أضحت هما وطنيا يشترك في حمله كل أبناء المجتمع.. والحقيقة أن الوثائق في بلادنا عانت خلال الفترة الماضية من الضياع والتلف جراء عدم الاهتمام بها حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي.. وخلال هذه الفترة جرت بعض المحاولات بتشكيل عدة لجان لجمع وحفظ الوثائق التاريخية .. والتي جرت في بعض الاجهزة الحكومية لتجميع الوثائق وترتيبها وإن كان ذلك باهتمامات شخصية لبعض القيادات في تلك الجهات.

وقد شكل تاريخ ١٧ يوليو ١٩٧٨م منعطفا هاما في تاريخ بلادنا المعاصر .. فقد شهدت بلادنا في ظل قيادة الاخ الرئيس حفظه الله الانجازات العملاقة على مختلف الأصعدة منها مجال حفظ وصيانة الوثائق اليمنية.

ومن أقواله في إحدى خطبه عن التوثيق: (التوثيق هو ذاكرة الشعوب ، وشعب بلا ذاكرة هو شعب بلا تاريخ ، وشعبنا من الشعوب الغنية بتاريخها بل هو من صناع التاريخ).

حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤م بتشكيل لجنة لجمع وحفظ الوثائق من العديد من الشخصيات الوطنية والعلمية وقامت اللجنة المذكورة بجمع وحفظ العديد من الوثائق من عدة جهات حكومية بالإضافة إلى الصحف المحلية الرسمية والمعارضة.

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، أدركت القيادة السياسية الحاجة إلى إنشاء جهة مختصة للاهتمام بالوثائق وجمعها وحفظها ، ولمعالجة النمو المتزايد للوثائق الإدارية وتكدسها والأساليب المتردية في حفظها وتنظيمها فتم التواصل مع منظمة اليونسكو التي تولت إرسال خبير دولي متخصص في مجال الارشيف الوطني لزيارة بلادنا قام خلالها بزيارة عدة جهات والاطلاع على الوضع القائم للوثائق التاريخية.

وقد أوصى في تقريره أن بلادنا تعتبر من البلدان المؤهلة لإنشاء ارشيف وطني (المركز الوطني للوثائق) للاهتمام بالوثائق التاريخية وجمعها وتصنيفها وترتيبها ، فصدر القرار الجمهوري رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١م بإنشاء المركز الوطني للوثائق وتحديد أهدافه واختصاصاته بجمع وترتيب وصيانة الوثائق الخاصة بالدولة اليمنية بجميع أشكالها وأنواعها وأينما وجدت ومهما كانت الفترة التي تنتمي إليها.

وقد عمل المركز منذ انشائه على إعداد وإصدار التشريع القانوني لتنظيم التعامل مع الوثائق فتم صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٤م بشأن حفظ الوثائق العامة والذي يعتبر أو تشريع ينظم التعامل مع الوثائق العامة والخاصة وحفظها وصيانتها وكيفية الاستفادة منها كما صدر القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧م بتعديل بعض مواد القانون السابق.

ويعتبر صدور قانون الوثائق رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢م خطوة إيجابية متميزة للاهتمام بالوثائق في مراحلها المختلفة لما يتضمن رؤية علمية وعملية وموضوعية لمعالجة وتصحيح كل الاختلالات وأوجه القصور التي اكتنفت التشريعات الوثائقية السابقة وعلى اعتبار أن الاهتمام بالوثائق من بداية نشأتها أساسا مهما للتطور الإداري وإكساب العمل الإداري النجاح المطلوب وإعلاء شأن الإدارة.

صورة متكاملة

● وحول الأهمية التي يمثلها المسح الحالي للوثائق يقول القاضي أبو الرجال:

– لابد للمركز ولكي يتسنى له الاضطلاع بدوره في حفظ الذاكرة وتحقيق الأهداف التي انشئ لأجلها أن يتم تركيز الجهود والاهتمامات في مصلحة إيجاد نظام دائم للأرشفة في مختلف الجهات الحكومية، هذا بالإضافة طبعا إلى دور المركز في جوانب حصر وفهرسة الوثائق التي تؤول من تلك الجهات إلى حيازة المركز بحكم قانون الوثائق.

وفي إطار العمل على إيجاد نظام دائم للأرشفة والتوثيق في وزارات ومصالح الدولة والاجهزة والمؤسسات الحكومية أكانت بأمانة العاصمة أو في المحافظات .. فقد تم اعتماد اسلوب المسح الميداني المباشر للوثائق والمحفوظات في تلك الجهات كخطوة أولى للوصول إلى الأهداف العملية والاستراتيجية التي يضطلع بها المركز في هذا الجانب.

فمن خلال هذا المسح سيتسنى الاطلاع والتعرف على أوضاع الوثائق وحالتها من الناحية الفنية وطرق الحفظ والتخزين المتوفر لها ومدى ملاءمتها للظروف المناخية والأساليب الحديثة في الأرشفة من وجود أرشيف مركزي (وسيط) من عدمه..

ومن ناحية أخرى فإن المسح سيعطي صورة متكاملة عن مستوى العاملين في الارشيفات الحكومية وكفاءتهم والمؤهلات التخصصية التي يحملونها إن وجدت..

الوثائق في القانون

□ الباب الثاني من قانون الوثائق لسنة ٢٠٠٢م عني في الفصل الأول منه بمجموعة من الأحكام العامة منها:

المادة (٥) التي نصت:

(كل الجهات المعنية مسؤولة عن وثائقها والمحافظة عليها بهيئتها الأصلية ووحدتها الوثائقية ، كما تعتبر مسؤولة عن تصنيفها وتنظيم تداولها وصيانتها وضبط مدد حفظها وتقييمها تمهيدا لترحيلها إلى المركز أو إتلافها وفقا لأحكام الفصل الثاني من هذا الباب).

في حين يهتم الفصل الثاني بتصنيف وحفظ الوثائق العامة حيث نصت المادة (٩) على الآتي:

أ- يتم تنظيم وحفظ المحفوظات الوسطية في أماكن مهيأة لهذا الغرض لدى الجهات المعنية.

ب – تخضع المحفوظات الجارية والوسيطة لدى الجهات المعنية لنظام تصنيف وترتيب وتداول تقوم كل جهة بإعداده بما يتفق مع طبيعة عملها على أن يتم المصادقة عليه من قبل المركز.

ج – تخضع المحفوظات الوسيطة بعد إنتهاء مدة استبقائها لعملية تقييم وذلك لإعداد وتحديد ما يلزم إحالته منها للحفظ الدائم وما يتعين اتلافه.

د – لا يجوز إتلاف أية وثيقة إلا بإذن كتابي من رئيس المركز بعد مراجعتها من قبل لجنة تقييم فنية تشكل بالمركز لهذا الغرض.

وفي المادة (١٢) الفقرة (١) نص على:

(تحدد فترة استبقاء الوثائق العامة لدى الجهات المعنية بعشر سنوات من تاريخ انشائها أو الحصول عليها ترحل بعدها إلى المركز طبقا لأحكام هذا القانون).

وتناولت المادة (١٥) معالجة وضع الوثائق في الجهات ونصت على الآتي:

(تشكل بالجهات المعنية لجان رئيسية دائمة ولجان فرعية مساعدة تكون مهمتها الإشراف على تصنيف وحفظ الوثائق الجارية والوسيطة لدى تلك الجهات وتقييمها واقتراح ما يلزم إتلافه أو تحويله للحفظ الدائم لدى المركز وإعداد القوائم الخاصة بذلك بالتعاون والتنسيق مع المركز وتحدد اللائحة طريقة تشكيل هذه اللجان واختصاصاتها ونظام عملها).

□ دواوين الوزارات خطوة أولى تليها فروع المحافظات .. والمهمة ليست مستحيلة

كل ذلك سيتيح للمركز إعداد خطة متكاملة لحفظ الوثائق وإيجاد نظام ارشيف دائم في كل من تلك الجهات وكذا تغطية جوانب التدريب والتأهيل للكوادر والعاملين في إداراتها المختصة بالارشيف والمحفوظات عبر الدورات التدريبية التي ينظمها المركز على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وهنا لاتفوتني الإشارة إلى جانب مهم يحققه المسح، فمن خلال النزول الميداني يتم التواصل والاتصال المباشر مع مختلف الأوساط من العاملين في اجهزة الدولة من مسؤولين وقيادات وسطية وموظفين وفنيين وذلك من أجل توسيع الوعي بمفهوم الأرشيف (المركزي) الوسيط والأهمية الوطنية والاقتصادية والثقافية التي تكتسبها عملية التوثيق..

وبلا شك فإن ذلك يُعول عليه في خلق مستوى من التفاعل والتعاون لدى هذه الشريحة التي تضطلع بدورها البارز في إنجاح أنشطة المركز وفعالياته المختلفة والهادفة إلى تطوير العمل الإداري عامة.

نتائج إيجابية

● وحول النتائج الأولية ومستوى التفاعل مع أعمال المسح في الجهات التي يشملها يقول القاضي أبو الرجال:

– الحقيقة لقد لمسنا من العديد من الجهات تفاعلا منقطع النظير ينم عن ارتفاع مستوى الوعي والإدراك لجوهر العملية التوثيقية وأن المركز إنما يقوم بدوره الوطني والتاريخي في حفظ الذاكرة اليمنية وحمايتها من الإندثار، وحقيقة أن أي شعب بلا وثائق هو شعب بلا هوية ولا تاريخ، وبالتالي لا مستقبل له ولن يجد مكانا بين الشعوب المتحضرة..

ولعل هذا الوعي الذي لمسناه لدى الكثيرين يستحق أن يكون بمثابة أنموذج للاقتداء من قبل الآخرين الذين لايزالون على تلك النظرة القديمة والمغلوطة عن الارشيف والوثائق..

والحقيقة أن النتائج التي تم انجازها حتى الآن إضافة إلى ما تم التوصل إليه من خلال المرحلة الأولى من المسح يشجعنا على القول أننا نتوقع الكثير في المرحلة الحالية والتي تم توسيع عدد الجهات المشمولة بها بفضل التجربة الناجحة والأسلوب الفاعل الذي تم تأسيسه في المرحلة السابقة.

«مخزن» للوثائق!!

● وعن الصعوبات التي يواجهها العاملون في المسح من كوادر المركز خلال النزول الميداني يقول القاضي أبو الرجال:

–أستطيع القول أن أعمال المسح من الناحية العملية تسير وفق ما هو مرسوم لها وحسب الخطة والخارطة التي تم إعدادها مسبقا لتقسيم الفرق المختصة بالنزول الميداني وعددها خمس فرق..

وإذا كان هناك من صعوبات تذكر فهي كما سبق وأن تحدثت تتعلق بحالة الوثائق المخزونة في العديد من الجهات والتي وصلت بعض الأحيان إلى حد الرمي العشوائي في مخازن المخلفات والأثاث التالف ووسط ظروف الرطوبة والحشرات التي تفتك بالوثيقة.. لكن ورغم ذلك فالعمل جار على قدم وساق لتغيير صورة هذه الأوضاع بالتعاون مع الجهات التي توجد لديها هذه الوثائق.

□ سجلات رسمية أتت عليها الأرضة

خطوات

● ويشير القاضي أبو الرجال إلى الخطوات المستقبلية التي يعمل المركز الوطني من أجل الوصول إليها على صعيد المسوحات الميدانية فيقول:

– هناك العديد من المخطوطات على هذا الصعيد والتي نأمل من خلالها مسح الوثائق في كافة المؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية آكان في دواوين الوزارات ومراكز المؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية بأمانة العاصمة أو فروعها بالمحافظات .. والمرحلة الحالية تستهدف استكمال المسح الميداني للوثائق بالدواوين والمقرات الرئيسية لتلك الجهات ومن ثم النزول إلى المحافظات .. وبلا شك فإن المهمة الرئيسية هي في أمانة العاصمة من واقع احتوائها المقرات والمباني الأساسية والدواوين للوزارات والمصالح الحكومية وبالتالي فإن معظم وثائق الدولة تقع ضمن دائرتها على أن ذلك لا يغني عن النزول إلى الفروع بالمحافظات وأيضا بعض المديريات، فهذه بدورها تحتوي على وثائق قيمة ومهمة من الضروري حفظها والعناية بها.. ولا ننسى أن أعمال المسح هي لغرض الحفاظ على الوثائق وأيضا تعميم نظام الارشيف الوسيط في كل وحدات الجهاز الإداري والمؤسسي للدولة.

النزول الميداني

● وكان لنا سؤال حول الوسائل التي يتبعها المركز في التنسيق مع الجهات التي يشملها المسح فجاءت الإجابة من الاخ علي سعد طواف وكيل المركز الذي قال:

– أشكركم أولا على اهتمامكم بهذا الجانب المهم والملح في هذا العصر الذي هو عصر التخطيط والبرمجة والمعلومة .. وكما تعرف فلا معلومة ولا برمجة ولاتخطيط ولا تنظيم أيضا بدون وثيقة وبدون ارشيف متكامل يبسط عملية الرجوع للمعلومة واستقائها من مصدرها الأساسي وهو الوثيقة.

وبالنسبة لآليات المسح فهي تبدأ بالاتصال بالجهات المختلفة لأخذ مواقفها بالقيام بالنزول الميداني إليها من قبل الفريق المكلف، بعدها يتم تقسيم الجهات إلى مجموعات يكلف بكل مجموعة منها فريق من كوادر المركز المدربين وفق أعلى المستويات..

وفي مرحلة النزول الميداني يقوم كل فريق بجمع المعلومات المطلوبة وفقا لاستمارة الاستبيان الخاصة بالمسح التي تتضمن اسئلة لبحث امكانات وسبل الأرشفة وحفظ الوثائق وهل يوجد إرشيف مركزي (وسيط) من عدمه وكذا مستوى الكوادر القائمة بالأرشفة في تلك الجهات، بعد ذلك يتم تجميع المعلومات الواردة في استمارة الاستبيان للجهات المختلفة وإعداد خطة متكاملة لكل جهة على حدة لإيجاد إرشيف مركزي وسيط وفق أحدث النظم المعمول بها في العالم .. وكذا إعداد وتأهيل الكوادر المختصة في إدارات الارشيف لديها وبما يمكنها من أداء مهامها على أكمل وجه..

وتسير أعمال التعاون بين المركز وكل جهة من هذه الجهات وفق محضر تفاهم يتم توقيعه بين المركز والجهة المحددة وهو الاتفاق الذي ينظم التعاون بين الطرفين ويحدد مسؤولية وواجبات كل منهما في إطار التنفيذ الفعلي لقانون الوثائق..

وحتى الآن فقد تم التوقيع على اتفاقيات تعاون بين المركز و١٥ جهة حكومية شملها المسح في مرحلته الأولى .. حيث يجري الآن بنجاح إقامة ارشيف وسيط في كل جهة منها وإنجاز الكثير من الأعمال للحفاظ على الوثائق الموجودة لديها وتنظيم ارشيفاتها بشكل نوعي وحديث.

التعامل النموذجي

● وعن ما تم تحقيقه حتى الآن في المرحلة الحالية من المسح يقول الاستاذ علي طواف:

– من خلال النزول الميداني للمسح الذي كما تعرف يشمل ٥٠ جهة ما بين وزارات ومؤسسات وهيئات ومصالح حكومية فقد تم استكمال جمع المعلومات الأولية في خمس جهات هي وزارة حقوق الانسان ، وزارة الشباب والرياضة، وزارة المياه والبيئة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي..

وهي الوزارات التي نستطيع القول أن تعامل مسؤوليها وكوادرها كان نموذجيا ومتفاعلا وعلى مستوى الوعي والإدراك المأمول والمطلوب والذي نتمنى أن يتكرر في باقي الجهات التي يجري العمل على استكمال أعمال المسح فيها.

وبصورة عامة فإن هذه النتائج نعتبرها مهمة وإيجابية جدا مقارنة بالأوضاع السائدة في جانب الأرشفة والتوثيق لدى الغالبية العظمى من مرافق الدولة.

مسؤولو الإرشيف .. غبطة وارتياح

● وفي عدد من الجهات التي شملها المسح كان مسؤولو الأرشيف بدورهم يعبرون عن سعادتهم بهذا الاهتمام الذي تلقاه إداراتهم بعد إهمال ولا مبالاة طال زمانهما..

حيث يقول فؤاد الحرازي «مدير إدارة إرشيف بإحدى المؤسسات» لا أستطيع أن أعبر أو أصف مقدار الغبطة والسعادة التي تغمرني وزملائي بهذا الاهتمام بعملنا والذي يجعلنا نشعر أننا نقوم بعمل مهم وله قيمة..

ففي السابق لا أنكر أن إدارتنا كانت أشبه بالمنفى والمقبرة ليس للوثائق وحسب وإنما لموظفيها وللعاملين بها، وكما ترى الوضع (أشار إلى شوالات مكدسة من الوثائق في إحدى زوايا القاعة المسماة مجازا بالارشيف) هذه كميات الوثائق التي جمعناها عبر سنين وليس لدينا أدنى فكرة أنه من الضروري إعدادها وفرزها..

وكل ما أتمناه ويتمناه الجميع هو تواصل هذا الاهتمام والجهد الرائع الذي يقدمه المركز الوطني للوثائق وبما يحقق المصلحة للوطن على مختلف المستويات.